

## دردشة حول أوضاع الاقتصاد في مصر

قبيل ثورة ٢٥ يناير بأيام قليلة ، نظم شركاء التنمية هذه الأمسية و التي تمحور النقاش فيها حول حالة الاقتصاد المصري بعد ٣٠ عام من حكم الرئيس حسني مبارك ، و قد طغت على تلك المناقشات ، والتي شارك فيها نخبة من الأكاديميين و السياسيين ، قضية تأثر أوضاع الاقتصاد المصري بالأحوال السياسية، وكانت خلفية هذا الاهتمام أحداث الثورة التونسية التي أطاحت بنظام الرئيس زين العابدين بن علي .

و شكل العرض التاريخي الشامل الذي قدمه المفكر الاقتصادي البارز الدكتور حازم الببلاوي بشأن تطور الاقتصاد المصري بدء من عهد محمد علي و حتى نهاية عام ٢٠١٠ ، المادة الرئيسية لهذا النقاش ، ذلك أن الدكتور الببلاوي ركز على عدد من القضايا الجوهرية ، كالديون الخارجية ، التصنيع ، الطاقة ... الخ .  
و فيما يلي وقائع الأمسية ..

رئيس الجلسة ا. د / مصطفى كامل السيد ( المدير التنفيذي لشركاء التنمية )

نستمع اليوم لحديث ، شاء ضيفنا الجليل الدكتور حازم الببلاوي أن يكون عنوانه "دردشة حول الاقتصاد المصري" ، وهي دردشة تأتي في وقتها تماما ، ليس فقط لأهمية الاقتصاد في حياة الدول ، وإنما لأثاره السياسية التي تجلت فيما حدث في تونس مؤخرا ، حيث شاهدنا كيف يمكن أن تؤدي الأوضاع الاقتصادية لتداعيات سياسية .

ويزيد من أهمية هذه الدردشة أن الدكتور حازم الببلاوي ، وهو غني عن التعريف ، صاحب خبرات كبيرة ، فقد جمع بين التدريس الجامعي في أرقى جامعات مصر و العالم و العمل التنفيذي الذي قاده لتولي العديد من المناصب في المنظمات العربية والدولية ، و آخرها عمله مستشارا لصندوق النقد العربي في أبوظبي.

و تحفل سيرة الدكتور الببلاوي بالكثير من الإنجازات العلمية المشهودة ، و المهام والمناصب العالمية والقومية ، فقد عمل مستشارا لوزير التخطيط خلال عامي ٦٦- ١٩٦٧ ، انتقل بعدها للعمل استاذا زائرا بجامعة السوربون حتى عام ١٩٧٢ ، ثم رئيسا لوحدة الدراسات الاقتصادية بمركز الدراسات الإستراتيجية في الأهرام. كما عمل استاذا زائرا بجامعة كاليفورنيا بلوس أنجيليس، و استاذا بالجامعة الأمريكية في القاهرة .

وحصل الدكتور الببلاوي على العديد من الجوائز العلمية و الأوسمة ، ومنها جائزة أحسن الرسائل من جامعة باريس عن رسالة الدكتوراه، في عام ١٩٦٤ ، و جائزة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي في الاقتصاد على مستوى الوطن العربي عام ١٩٨٣ ، و وسام جوقة الشرف بدرجة فارس من حكومة فرنسا و وسام ليوبولد الثاني بدرجة كومانور من حكومة بلجيكا و وسام الأرز بدرجة فارس عظيم من حكومة لبنان.

و تشمل قائمة مؤلفات الدكتور عشرات الكتب و المقالات الأكاديمية و الصحفية التي أذاعت شهرته بين المواطنين العرب ، بقدر ما هو معروف بين المتخصصين في الدراسات الاقتصادية .

### المتحدث أ.د/ حازم الببلاوي

نعلم جميعا أن تاريخ مصر الحديث بدأ مع محمد علي ، حيث شهد هذا العصر ثورتين .. الأولى اقتصادية و الثانية سكانية ، وفي حين مازالت الأخيرة مستمرة حتى وقتنا الراهن ، انتهت الأولى ( الاقتصادية ) مع نهاية القرن التاسع عشر.

ونحن نعلم أيضا أنه منذ نهاية الثورة الاقتصادية لم تشهد مصر حتى بدايات القرن العشرين إصلاحات كبيرة ، ولعل أخطر عمل اقتصادي تم في هذه المرحلة هو تعليية خزان أسوان في عام ١٩١١ ، وبعد ذلك وقعنا في مأزق تزايد سكاني دون أن يقابله إنجاز اقتصادي .

في هذه الألفية ؛ اسمحو لي بداية أن أعطي بعض التفاصيل القصيرة عن الماضي قبل أن أقرب من الفترة الحالية، وذلك من خلال النقاط التالية :

أولا : مصر من محمد علي إلي مبارك :

عندما حكم محمد علي مصر، كان عدد السكان وقتها يتراوح بين مليونين ونصف إلى ثلاثة ملايين تقريبا ، بينما كانت الرقعة الزراعية مليونين ونصف مليون فدان تقريبا ، أي أن نصيب الفرد كان حوالي فدان. وقد قام محمد علي بعمل مجموعة من الأعمال الهامة، التي تشكل البنية الصلبة لأي نهضة ، و منها القناطر الخيرية ومشروعات شق الترعة والجسور والترميم وتحقيق الامن .

ولا ننسى أن محمد علي أدخل محصول القطن الى مصر، ومن خلال ما تم في عهده وضعت بذرة مهمة جدا في طريق الاصلاح ، وأعني بذلك ما تم في الزراعة، كما حاول ان يقوم بعملية تصنيع ولكن هذه العملية أجهضت.

وخلافا للساند عن أن إجهاض التصنيع في مصر ، يرجع لتكالب القوى الغربية وبالذات إنجلترا على محمد علي ، حيث فرضت هذه القوى عليه اتفاقية تسمح بحرية التجارة ، أقول

أن ذلك ليس السبب الحقيقي أو على الأقل الأساسي ، فالواقع أن التصنيع في مصر فشل لأنها لم تكن تملك مصدرا للطاقة في هذا الوقت ، وقد كان النشاط الصناعي يعتمد على استيراد كل مكوناتها ، بما فيها مصدر الطاقة المتمثل وقتها في الفحم، وقد وصل الأمر في النهاية إلى أنهم شغلوا المصانع بالحيوانات .

أقول هذا الكلام ، لعلاقته بما وصلنا إليه ، فقد كان سبب إخفاق هذه التجربة الأولى في التصنيع ، فقر مصر في مصادر الطاقة بالدرجة الأولى.

ثم جاء سعيد باشا وقام بعمل شينين مهمين جدا ؛ الأول الاتفاق على فتح قناة السويس. والثاني الاقتراض من الخارج و الذي وصل في مجمله إلي حوالي ٨٥٤ جنيهه تقريبا، وهذا الاقتراض تحول لاحقا إلي نوع من الإدمان الذي سبب أثارا سلبية في تاريخ مصر.

و في عهد سعيد باشا أيضا ، وضعت بذرة الملكية الزراعية في مصر ، والتي كانت غير معروفة في عهد محمد علي، ثم تطور الأمر لاحقا حتى تم الاعتراف بها قانونيا ، وهو ما تمثل في ظهور القانون المدني المختلط في ١٨٧٥ م ، ثم القانون المدني عام ١٨٨٣ تقريبا، ثم جاء التطور الثاني مع الخديوي اسماعيل الذي قام بعمل تغيير لا يقل اهمية عما فعله محمد علي، وهو البدء في بناء الحياة السياسية المصرية ، غير أنه وقع في محاذير خطيرة .

لقد اهتم محمد علي بدرجة أساسية بالجزء الصلب في بناء مصر ، فقام بإنشاء مصانع وجسور وطرق وقناطر ولم يهتم بالإنسان، بينما اهتم إسماعيل باشا بالجانب المؤسسي لجعل مصر منارة للثقافة الغربية لكنه أيضا انجر إلى الديون الأجنبية.

والحقيقة أن الديون الأجنبية في ذلك الوقت لم تكن ديون دولة تقترض ، بقدر ما كانت عمليات نصب متعمد ، فالاتفاق الذي كان يقضي مثلا بالحصول على ١٠٠٠ جنيه ، لم يكن يصل منه في اليوم التالي سوى ٧٠٠ جنيه، في وقت كانت مصر أقرب إلى وضع دول الخليج حاليا ، حيث كانت المنتج الرئيسي للقطن ، بينما كان عدد سكانها قليلا جدا.

وللتذكير ، أشير إلي أن نفس الفترة شهدت قيام الثورة الأمريكية ، وبالتالي انقطع التصدير الأمريكي للقطن فتكالبت دول العالم على مصر ومن بينها من فرض المديونية العالية، ثم انتهت الحرب الأهلية وعادت أمريكا إلى تصدير القطن ، فعادت الأمور إلى سابق عهدها.

أما في مرحلة الاحتلال الإنجليزي في مصر ، فقد قام الإنجليز بأشياء مفيدة ، بغرض تحقيق مصلحتهم ، ولا ننسى أن كرومر ( المندوب السامي البريطاني ) ، تمكن بعد أن أتى بعشر سنوات من تصحيح أوضاع الميزانية ، ثم حقق فائضا بما مكن مصر من تمويل حرب اعادة فتح السودان، إلى جانب انه أصدر القانون المدني للملكية، لكن ما قام به أصحاب الديون في ذلك الوقت كان شبيها بما يفعله صندوق النقد مع الحكومات عندما تتعسر الأمور .

صندوق النقد يقول في مثل هذه الحالات : " لابد من الخصخصة " ، وقد كانت الخصخصة في ذلك الوقت أن يبيع الوالي أراضي الدائرة السنوية التي تعتبر أساس الملكية الزراعية للمصريين، وبهذه المناسبة أؤكد أن ملكية المصريين للأرضي الزراعية لا تعود إلي أبعد من هذا التاريخ ، فقبل ذلك كان الاعتماد على نظام المتعهد أو الملتزم في فترة المماليك.

في هذه الفترة ، كان معدل السكان يزيد باستمرار ، بينما كانت الزراعة تتوسع بشكل كبير ، و قد قام كرومر بشيء مهم جدا ، فقد أوجد نظاما للري والصرف ، كان وقتها من أرقى نظم الري في العالم. كما نظم الميزانية بحيث أنهى الفوضى العارمة التي كانت موجودة ، و بعد أن كانت مصر مدينة بكل هذه الديون ، استطاعت ان تحقق بعد ذلك فوائد.

ساعد الإنجليز أيضا على التوسع في السكك الحديدية ، وبدأت الإحصاءات التجارية ، وذلك باعتبار أن مصر هي المصدر الرئيسي لصناعة المنسوجات في العالم ، وهكذا أعيد تنظيم الميزانية المصرية حتى حققت فائضا ، تم من خلاله تمويل حرب السودان.

و في عام ٣٠ ، ورغم ان صدقي باشا كان سياسيا سينا الا انه ادخل ولأول مرة تعريفه جمركية كانت الأساس في حماية الصناعة المصرية، كانت التعريفه الجمركية ضرورة لحماية الصناعة الوطنية الوليدة .

بعد ذلك قامت الحرب واستفادت منها مصر بدون قصد من ناحيتين الأولى أنه نتيجة للحرب تواجدت قوات إنجليزية في مصر ، وساعدت صعوبة الاتصال في اعطاء دفعة لنوع من الصناعة الوطنية ، لو كنا رعيناه رعاية كافية لكانت أخذت بمصر للأمام .

أما الجانب الثاني فهو أن مصر في ذلك الوقت كانت مرتبطة بالجنيه الاسترليني لوجود قوات أجنبية في مصر ، وكان لابد أن تقوم الحكومة بالصرف عليها ، ولذلك كانت تضع أرصدة في حساب البنك الأهلي بالإسترليني في لندن ، ليقوم البنك هنا بطبع جنيهات مصرية ، وبهذه الطريقة حققت مصر ثروة ، من حيث لا تقصد ، قدرت بحوالي ٤٥٠ مليون جنيه إسترليني ، وهو ما يطلق عليه مشكلة الأرصدة الإسترلينية.. لقد خرج العالم منكسرا من الحرب ، بينما خرجت مصر بهذا الرصيد الذي عادت بريطانيا وحاولت إنكاره ، قبل أن تجمده ، ثم اتفقت مع مصر على صرف أجزاء منه في مواعيد لاحقة .

كذلك ، نجحت مصر في التخلص من الديون التي تكسدت عليها في الفترة السابقة ، وحولتها إلى دين داخلي وسط فرحة مصرية عارمة عام ١٩٤١ .

و عندما جاءت الثورة ( يوليو ١٩٥٢ ) ، كانت توجد في جعبتنا ثروة كبيرة ، و اتجه جمال عبد الناصر إلى وضع نظام مختلف.. نظام وطني يتجه للداخل ويركز على التصنيع فقام بعمل الخطة الاولى وكانت نتائجها في الأربع سنوات الأولى مثل معدلات النمو الحالية ، لكنها أجهضت بسرعة ، مع توقف المعونة الأمريكية في العام الأخير ( ١٩٦٤ ) . كان متوسط معدلات النمو ٦.٤ % .

يهمني هنا الإشارة إلي أننا ، و في عام ١٩٥٨ ، أي بعد ١٠٠ سنة مما فعله سعيد باشا ، عدنا الى الديون الخارجية، وكانت البداية باتفاقية مع أمريكا بشأن الغذاء ثم بدأنا بعد وقف البنك الدولي لتمويل السد العالي في الاقتراض من الاتحاد السوفيتي ، ومن ثم جاءت الهزيمة لتوقف عملية التصنيع ، ويتركز الاهتمام على كيفية الحفاظ على الوضع القائم .

كان من الصعب ان تخفض النفقات الاستهلاكية ، ولذلك اتجهنا لتخفيض نفقات الصيانة باعتبار أن تأثيرها لا يظهر الا بعد سنوات ، وأظن ان هذا درس مهم ، فليس مهما أن تبني بنية تحتية جيدة للصناعة ، طالما أنك ستهمل صيانتها .. في رأيي ان الصيانة اهم بكثير من أشياء أخرى.

عموما توفي عبد الناصر و ديون مصر تقدر بـ ٣ مليارات دولار، وجاء السادات ، الذي أكمل الاستعداد للحرب حتى انتهت الأزمة ، وأعدنا فتح قناة السويس ، لنبدأ مرحلة اقتصادية جديدة ، شهدنا خلالها، و بالذات في الفترة من ١٩٧٥ الى ١٩٧٩ ، أعلى معدل نمو بالنسبة لمصر. في هذه الفترة ، بدأت عملية الانفتاح ، و التي كان الكلام فيها أكثر من الفعل .

والجدير بالذكر ، أن الانفتاح بدأ في الفترة الاولى بعمل قانون الاستثمار الذي يسمح للجانب بعمل نوع من الاقتصاد الموازي الذي يخضع لإعفاءات ومزايا، لكن مع بقاء القطاع العام بنفس قوته وسيطرته على كل الاشياء .

مع ذلك ، بدأ قطاع جديد ينشأ بقانون الاستثمار ، ثم انتهى عصر السادات وديون مصر ١٨ مليار ، و بلغة الفترات نقول إن عبدالناصر حكم مصر ١٨ سنة و ترك ديونا ثلاثة مليارات ، بينما حكم السادات ١١ عاما ، وصل الرقم فيها الي ١٨ مليار .. أما عهد الرئيس حسني مبارك ، فكانت الأرقام فيه غير ذلك .

في تقديري ، أن السنوات العشر الأولى في عصر حسني مبارك ، تعد الأسوأ من حيث الإدارة الاقتصادية ، فعجز الميزانية بلغ ٢٠% ، و هو واحد من أعلى المعدلات في العالم ، تماما كالتضخم الذي وصل أيضا الي ٢٠% . كذلك تراكمت الديون بشكل غير مسبوق حتى بلغت في عام ١٩٩٠ ، ٥٠ مليار ، ما يعني أن هذه الديون زادت في عشر سنوات تقريبا أكثر من ٣٠ ملياراً.

كنا في الطريق لمأزق لا مخرج منه ، لكن الهدية جاءت من حيث لا نتوقع ، ومن باب العرفان بالحق، يقول الاقتصاديون، إننا لا بد أن نقيم تمثالا لصدام حسين ، ذلك أننا كنا في الطريق لمأزق لا مخرج منه، لكن الحرب التي تسبب فيها الرئيس العراقي السابق أدت إلي حدوث عدة أمور ساعدتنا على الخروج من هذه الأزمة .

كان صندوق النقد يطالبنا بعمل إصلاح اقتصادي لأن وضعنا صعب؛ حوالي ٥٠ مليار أو أكثر ديون خارجية منها ٧ مليارات ديون للمعونة العسكرية الأمريكية ، لكن مع الحرب تم إلغاء هذا البند . كما قامت البلدان العربية بإلغاء ٧ مليار ودائع. ونظرا لأن حجم الديون المتبقية علينا ظل كبيرا ، سواء لحكومات أو منظمات ، لم نستطع الاستدانة مجددا ، فنظموا ما يسمى بمؤتمر باريس ، ومن خلاله تم تخفيض المديونية ٥٠% لكن بشرط عمل بعض الإصلاحات فكنا مضطرين الي عمل هذه الإصلاحات .

وتمثلت الإصلاحات التي نفذتها مصر في تلك الفترة في عملية " تثبيت نقدي"، أي أنها لم تكن إصلاحات بالمعنى المعروف، باعتبار أن التثبيت النقدي يهدف أساسا لمواجهة عجز الميزانية الذي كان ٢٠% في ذلك الوقت ، لابد من ضبطه ،

و كاقصاديين نعلم أن الاقتصاد الذي تصل نسبة العجز فيه ٢٠ % ، ينهار خلال سنوات ما لم تقم الحكومة بتدخل ، وهو ما تم إذ قامت الحكومة في تلك الفترة بتطبيق ضريبة القيمة المضافة ، ما أدى إلي انخفاض العجز بعد أربع سنوات الى ٣.٥% .

الأمر الثاني ، تم توحيد سعر الصرف بعد أن كانت له عدة أسعار في السوق . أيضا كانت الفوائد الموجودة في البنوك منخفضة بما لا يساعد على الادخار، من المهم هنا الإشارة إلي أن ذلك التحسن حدث في النصف الثاني في عهد عاطف صدقي حيث تحقق تقدم في معدلات النمو ، بعد ذلك جاء الجنزوري وأهم مافعله انه دخل في مشروعات كبرى ، الأمر الذي توازى مع دخول البنوك في (هوجة) من مشروعات التمويلات الكبرى . كنت رئيس بنك في عام ١٩٩٥ وكان اكبر عميل يحصل على قرض من البنك لا يتجاوز ١٠٠ مليون جنيه حتى لو قام بالاقتراض من بنكين في وقت واحد، فجأة توسعت البنوك في الإقراض بشكل فوضوي وعشوائي، لدرجة إنني سمعت من إسماعيل حسن ( محافظ البنك المركزي وقتها ) عن ديون تصل لألف مليون جنيه، وهو ما يعادل مليارا من الجنيهات، ليأتي بعد ذلك جاء عاطف عبيد الذي شهد عهده الإسراع في عمليات الخصخصة والتي لم تكن دائما بدرجة عالية من الشفافية .

## ثانيا : مؤشرات الوضع الحالي

في ظل حكومة أحمد نظيف ، كانت المؤشرات من الناحية الظاهرية جيدة وأي شخص يمسك المؤشرات الاساسية عن الاقتصاد المصري يجد انها مشرفة:

- معدل النمو نحو ٧% ، لكن عجز الميزانية ليس جيدا بالقياس بالأيام الأخيرة لعاطف صدقي..

- ميزان المدفوعات به فائض ، أي أننا لا نعاني من مشكلة كبيرة فيه.

- التضخم مرتفع فهو فوق ١٣% ، لكن هذه الأرقام على فاندتها لابد ان نأخذها بقدر من الحيطة ، ذلك أنها ليست مقدسة ، ففي التضخم في أمريكا مثلا لديهم مقياسان للتضخم الأول (المؤشر الأولي للتضخم Frontline inflation) والثاني

(المؤشر الجوهري للتضخم) Core inflation الاول هو ارتفاع الاسعار العادي، والثاني هو ما بدأنا في عمله، أي معرفة علاقة التضخم بالسياسة القائمة ، وهدفه حماية البلد من ارتفاع الأسعار .

ويعمل هذا المؤشر ، الذي يستخدمه البنك المركزي الأمريكي ، على حماية البلد من التضخم، بمعنى عدم الاكتفاء بقياس مستوى الأسعار، وإنما حمايتها من عوامل خارج السيطرة، ومنها الطاقة، وكذلك الغذاء، لكن لدينا البترول ثابت ، ومع ذلك أخذنا بهذا المقياس فقط لأن أمريكا أخذت به .

ويلاحظ صندوق النقد الدولي ان هذا المقياس ليس جيدا ، لكن في كل الاحوال نحن نتكلم عن معدلات تضخم في حدود ١٣% ، وهي ليست جيدة لكنها في نفس الوقت ليست سيئة.

- البطالة في مصر حوالي ١٣% ، مع ملاحظة أن البطالة كمفهوم صعب القياس في مصر ، لكونها ترتبط بالمجتمعات الصناعية ، بمعنى أنه لا يصلح للبلاد التي يغلب عليها الزراعة أو الأعمال الحرفية، فمثلا النجار و صبي النجار .. الخ لا يمكن تحديد هل هو عاطل أم لا .

عموما ، يمكن القول إن هذه المعدلات جيدة وبعضها متوسط ، فهل نخلص من ذلك ان حالتنا جيدة؟.

.. للأسف لا... لماذا؟.

لأن هناك قضية أساسية ، لا نملك لها مقياسا ، فلا يكفي أن يزيد الدخل القومي لنقول إن أوضاعنا جيدة، خصوصا اذا كان عدد قليل هو الذي يستفيد من ذلك، و الواقع أننا لا نملك بيانات كافية حول توزيع هذا الدخل ، وعلى سبيل المثال : قرأت اليوم في صحيفة " المصري اليوم " أن ٢٠% من المصريين دخلهم أقل من دولارين يوميا .

من جهة ثانية ، قلت لكم أن الدين العام الخارجي ٣٤ مليار دولار حاليا وهذا رقم ليس كبيرا لكن في موازاته يوجد دين محلي كبير ، كما أن مجموع الدينين كبير جدا ، و حسب إحصائيات صندوق النقد الدولي فإن هذا الدين يعادل ٧٢% من الناتج المحلي الإجمالي .. وهذا طبعا أمر غير جيد، حيث أن أوروبا تضع ٦٠% كحد أقصى للدين العام.. صحيح أن أمريكا لديها دين كبير مقارنة بدخلها القومي لكن لها وضع خاص.



على كل حال ، أقول إن الدين الخارجي لمصر لا يدعو للقلق الشديد، اللهم إلا إذا أضيف إليه الدين الداخلي ، وبذلك فإن الصورة العامة لو أخذناها بهذا الشكل العام تعني أن الأوضاع تتراوح ما بين جيدة ومتوسطة ، لكننا لو تعمقنا ستجد اننا في مشاكل كبيرة، ففي البداية قلت أن مصر بدأت مع محمد علي بثورتين فالثورة السكانية ظلت مندفعة خلال القرن العشرين كما كانت منذ البداية، حتى وصل عدد السكان الي أكثر من ٨٠ مليوناً منهم ٥٠ مليون ( ما بين ١٥ سنة و ٦٤ سنة ) ، بينما تصل قوة العمل حوالي ٢٥ مليون وهذه نسبة منخفضة مقارنة بالدول المتقدمة، لكن الأخطر من ذلك هو معدل النمو السكاني الذي يبلغ ٢,١% بما يعني أن عدد السكان في مصر يتضاعف كل ٢٨ أو ٢٩ سنة .

لقد جاء مبارك إلي الحكم وعدد سكان مصر نحو ٤٠ مليون ، لكنهم صلوا الي الضعف خلال ٢٩ عاما ؛ إذن قضية السكان هامة جدا ، بدليل أن مصر اعلنت في وقت من الأوقات ان هناك ساعة سكانية ينظر فيها رئيس الدولة كل يوم .. أعتقد أن الساعة أخرت أو تعطلت، حيث لم أر أي جديد في هذه القضية التي تهدد مستقبل هذا البلد تهديدا كبيرا، وهنا أقول أن الإصلاحات التي ذكرتها جيدة ولكن مقومات بناء المستقبل تحتاج الي تفصيل أكثر .

### ثالثا : الطريق للمستقبل

من يبحث عن المستقبل لابد أن تكون لديه رؤية صحيحة للواقع ، يستطيع أن يحدد من خلالها ما هي القضايا الخطيرة ، تمهيدا لوضع حلول لها .

لنبدأ بسؤال أولي .. ما هي مصر؟.

مصر واحدة من دول العالم التي يوجد بها نمو سكاني مرتفع وموارد طبيعية قليلة، بل إن مصر واحدة من أفقر بلاد العالم في الموارد الطبيعية ، فالرقعة الزراعية تقدر بحوالي (٣٦ الف كيلومتر مربع) ، وهي مساحة تعادل مساحة بلجيكا، لكن مصر تختلف في أن هذه المساحة يقطنها أكثر من ٨٠ مليون مقابل ٨ ملايين فقط في بلجيكا ، كما أن الملايين الثمانية في بلجيكا كلهم متعلمون ولديهم مناجم فحم ، تجعل بلجيكا من أغني بلاد أوروبا في الفحم ولديهم مساقط مياه . فضلا عن ذلك تملك بلجيكا ميزة نسبية هي انها تجاور ألمانيا والسويد وفرنسا وهولندا . أما نحن فمن أفقر بلاد العالم في الموارد الطبيعية فالرقعة الزراعية محدودة والمياه التي نعتمد عليها موضع جدل ، خصوصا في الفترة الأخيرة . من جهة ثانية ، كانت مصر منذ عهد الفرعنة تملك أغني مناجم الذهب في العالم، لكننا فقراء في الحديد ، بينما

نسبة الفوسفات متدنية وعمره قصير ، والبتروول موجود ولكنه قليل و قصير العمر ، أما الغاز فموجود لدينا بشكل جيد و عمره أطول نسبيا ، لكننا نهدره في التصدير بلا مبرر..

الصورة إذن تقول إننا بلد تزداد فيها الكثافة السكانية بمعدل كبير ، بينما موارده قليلة ، وموارد الطاقة بالذات قابلة للنفاذ فما هو العلاج؟

العلاج الوحيد و الذي لا بديل له، هو أن نعرف كيف تقدمت البشرية و نتعلم منها ، وبدون شك فإن البشرية تقدمت بالتكنولوجيا والعلم، والأولى ليس لها سوى تطبيق واحد في الصناعات التحويلية،بمعنى أنه إذا لم تتواجد الصناعات التحويلية المتقدمة لن توجد تكنولوجيا.

قبل أسبوعين ، اعلن المهندس أحمد عز أننا زدنا الصادرات غير البترولية ، و قد دفعني هذا التصريح للقراءة في الموضوع ، فوجدت أن هناك صناعات نقوم بتصديرها ، ولكن هذه الصناعة غير قابلة للاستمرار.

علينا أن نؤكد أنه كي تصنع بشكل جيد لابد أن تكون الصادرات أكثر من الواردات ، لكن الصادرات الصناعية في مصر تمثل اقل من نصف مانستورده من مواد اولية وقطع غيار ونصف مصنعة، فالصناعة في مصر لا يمكن الاعتماد عليها بمفردها ، بمعنى أنه لابد وأن تساعدها القطاعات الأخرى ، فإما أن يدفع لها البترول أو السياحة أو تحويلات العاملين.

حجم الصناعة في الاقتصاد المصري يتراوح بين ١٤-١٥% ، لكنها كانت سنة ١٩٧٠ حوالي ٢١% ، وخلال العشر سنوات الأخيرة لم تزد نسبة الصناعة بشكل ملموس ، بعبارة أخرى ؛ الصناعة غير قادرة وحدها على ان تتحمل عملية التصدير، ولولا وجود عملات أجنبية قادمة من قطاعات أخرى ، ما استمرت هذه الصناعة ، فطالما أنت تستورد فلإبد أن تسال : من أين سنسدد الثمن؟. وفي مصر كانت الصادرات الصناعية تغطي في سنة ٢٠٠٠ حوالي ٣٥% من الواردات ( مواد أولية أو قطع غيار او وقود ) ، وحاليا بدأنا نقتررب من نسبة ٤٥% . هناك أيضا أمور لا يمكن تصنيفها كصناعة ، فهناك بعض الشركات العالمية هربت من تكاليف الجمارك ، بإنشاء مصانع تجميع لمنتجاتها ، وبالتالي تمكنت من الحصول على نصيب في السوق المصري ، دون أن تتحمل عبء دخولها ، وذلك مقابل ٥% ضريبة لا أكثر .

السؤال هنا : ماهي الصناعة المصرية التي نتميز بها؟.

حين نتحدث عن صناعة ، لابد أن نجد ما نتميز فيه ، فكوريا بدأت بصناعة السفن ثم دخلت في المقاولات ، ثم الإلكترونيات ولها في ذلك باع كبير معروف حول العالم . تايوان ؛ بدأت

بالمنسوجات و الملابس الجاهزة ، ثم وصلت للإلكترونيات ،لقد سبقت انجلترا العالم بدخولها في صناعة المنسوجات في القرنين الثامن عشر و التاسع عشر ، و ألمانيا تميزت في الكيماويات وصناعة السيارات ، بينما وجد اليابانيون أنهم لم يلحقوا بالجيل الأول في صناعة الكمبيوتر بشكل قوي فقررنا دخول الجيل الرابع ، وكان معنى ذلك وضع نظام تعليمي يخرج أفضل خبراء في هذا المجال .

هذا يعيدني لما قلته قبل قليل عن الرؤية المستقبلية ، فلكي تقوم بعمل رؤية للمستقبل لابد ان يكون لديك استراتيجية قائمة على عدة عناصر أولها قضية السكان(خصوبة النساء ) فحتى الآن تبلغ خصوبة معظم الأمهات في الريف أكثر من ٤ أطفال، وفي المدن حوالي ٣,٥ ، ومن ثم لابد من ان تكون هناك مواجهة جادة لهذه المشكلة. أما ثاني عنصر فيتمثل في أننا بلد فقير في الموارد الطبيعية، و لا يوجد أماننا سوى سبيلان الأول : التغلب على فقر الموارد الطبيعية بالتقدم في التكنولوجيا ، و الثاني : وضوح الرؤية بالنسبة للسياسة التصنيعية و التعليمية . لا توجد بلد صناعية ناجحة دون رؤية ، فحتى امريكا التي نضرب بها المثل في الحرية الاقتصادية لديها رؤية متجددة .

سؤالي : ما هي إستراتيجيتنا للتصنيع؟. و ماذا نريد أن نصنع؟ .علينا أن نحدد ثلاث صناعات على الأقل يمكننا أن نتميز فيها . هل نريد صناعات حديد أم ملابس جاهزة أم بتروكيماويات؟. الذي يكمل ذلك هو ان نقوم بعمل سياسة سكانية سليمة وعمل تكنولوجيا ، وليس معنى ذلك أن نقوم بذلك كحكومة ولكن علي الحكومة أن تعرف وتحدد ما هي المجالات التي لنا مستقبل فيها فتعمل من أجل خلق البيئة المناسبة لها وعلى رأسها التعليم ، مراكز التكنولوجيا مراكز التدريب ومراكز المحاسبة للمواصفات، على نحو يعزز انتشار أخلاقيات للصناعة. لا يعني ذلك أن الحكومة هي التي ستقوم بالتصنيع ، فمن الممكن أن تكتفي الحكومة بتحديد استراتيجية التصنيع ، وتوفير البيئة الملائمة له .

و على الرغم من أن المؤشرات التي قللتها تبدو جيدة إلا ان ماهو موجود لايطمنن ،  
وخصوصا أننا لا نرى اي رؤية للمستقبل.

هناك مؤشرات تعزز تشاؤمي ومنها أن :

- ترتيبنا في التنافسية هو السبعين من ١٣٣ دولة ، وفي الفساد ١١١ من ١٨٠ دولة

- حجم الضرائب بالنسبة للنتائج القومي ( ٧.٥٦ % ) أقل من بلاد كثيرة منها  
المغرب ( اكثر من ٢٧ % ) ، (الأردن ٢٢ % ) ، ( تونس ٢١ % ) ، وهذا يرجع  
إلي أن إيرادات الحكومة تعتمد على موارد أخرى تأتي مجاناً مثل قناة السويس و  
البتروول ، في حين أن البلدان الأخرى تعتمد مواردها على الضرائب .

- خلاصة القول إننا إذا نظرنا إلي المؤشرات الحالية سنجد أشياء جيدة ، لكن على  
المدى البعيد لا تبشر بخير ، وقد قامت حكومة الدكتور نظيف بشيء مهم ، فقد  
انضمت مصر إلي نظام نشر البيانات المالية لصندوق النقد الدولي وأسمه (S.D.D) ،  
وهو ليس أفضل النظم لكنه جيد ، وعلى سبيل المثال هناك بعض الإحصائيات التي  
نقروها تشير إلي شيء معين ، بينما الحقيقة شيء آخر ، ومن ذلك رقم الدين  
الخارجي وهو ٣٤ مليار، في سنتي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ ، أي بعد الأزمة العالمية خرج  
من مصر ٩ مليار دولار منها ٧ مليارات كانت موظفة في أدون الخزنة، وكان السبب  
وراء ذلك أنه عندما جاءت الأزمة في ٢٠٠٨ لم يكن في مصر تخوف لكن نتيجة  
مشاكل الخارج ، قامت كل البنوك الكبرى بسحب استثماراتها من الدول فخرجت ٩  
مليار منها ٧ مليارات سددهتها مصر ، وكان من المفترض أن يخصم هذا المبلغ من  
حجم الدين الخارجي ، لكن ذلك لم يحدث ، نظرا لأن أدون الخزنة التي يتعامل بها  
الأجانب لا تحسب في الدين الخارجي.

## المناقشات

د . سمير فياض ( نائب رئيس حزب التجمع)

أريد أن اعرف من الدكتور حازم : لماذا لم تتعرض للأزمة المالية العالمية القائمة منذ منتصف أغسطس ٢٠٠٨ حتى الان واثرها على الوضع الاقتصادي المصري المشكوك ، في الأساس ، في صلاحية مستقبله؟.

وفي نفس المجال أتمنى أن يشير الدكتور حازم إلى مفهوم توافق واشنطن والليبرالية الاقتصادية الجديدة وهل هي سياسة يمكن ان تليق بمصر كدولة نامية أم ان المسألة مشكوك فيها؟.

من جهة ثانية ، أعتقد دخولنا إلى مجال العولمة دون اعداد كاف من صناعة وتنافس وقدرة على الولوج في المجال العالمي وبشروط تبعية اكثر منها شروط انتقائية هو كارثة . وفي تقديري أننا لو دخلنا بشروط انتقائية ووظفنا الموارد الموجودة لحققنا الكثير .

### السفير عادل الصفدي

النقطة الأولى: لي تعليق بشأن قضية البطالة ، فالنسب التي ينشرها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء تقول إنها ١٣% ، كما ذكر الدكتور حازم ، لكنها في الحقيقة أكثر من هذا بكثير ، والسبب أن الجهاز يعتمد في بناء هذا الرقم على المقيدون في مكاتب العمل ، ونحن نعرف أن هناك كثيرين غير مقيدون، خصوصا في الريف المصري حيث يعمل الفلاحون يوما و يتعطلون الأسبوع التالي ، نظرا لأن المكسب الذي يحصلون عليه في اليوم يجعلهم يجلسون في البيت لمدة اسبوع كامل.

النقطة الثانية التي كنت اود ان يتطرق اليها الدكتور حازم هي وجهة نظره في المشروع القومي المصري الذي يجب ان يكون، بمعنى : ماذا يجب على المصريين أن يفكروا فيه كمشروع قومي؟. فمن وجهة نظري المتواضعة هناك أمران مهمان ؛ الأول أننا يجب ان ننظر الى التعليم وانحداره الشديد . أما الأمر الثاني فهو المياه ، وعلينا أن نبحث كيفية معالجة هذه النقطة.

أخيرا لديّ عتاب شخصي للدكتور حازم ، فقد اتهم على صفحات الجرائد موظفي وزارة الخارجية بأنهم يتكسبون من عملهم في هذه الوزارة عن طريق مساعدة الوزارة لهم في بناء قرى سياحية ، وهذا غير صحيح، فنحن ندفع ثمنها من مالنا الخاص .

حسن الشامي ( عضو مجلس إدارة جمعية الشفافية المصرية)

قامت وزارة التنمية الإدارية بتشكيل لجنة تسمى بـ " لجنة النزاهة " وللأسف لا يوجد بها ما يدل على هذا الاسم، لدرجة أن احد أعضائها مسجون ٣ سنوات في قضية رشوة.

مثل ذلك حدث مع جهاز حماية المنافسة ومنع الاحتكار، فمنذ تأسيس الجهاز و الاحتكار يزيد، هذا فضلا عن أن جهاز حماية المستهلك لا يقوم بهذه الحماية .

أخيرا اسأل الدكتور حازم : هل القوانين المصرية الحالية تسمح باستعادة الملكية العامة التي خضعت قديما للتأميم؟ ، بمعنى هل يمكن أن نستعيد هذه الملكية العامة بنفس هذه القوانين الحالية؟.

محمد منصور الحسيني. ( حزب العدالة والتنمية).

ذكر أحد رؤساء المؤسسات الاقتصادية أن كل موظف يعمل في هذه المؤسسة يعول أربع موظفين لا يعملون، فإذا كان الوضع بهذا الشكل في الاقتصاد المصري ، وإذا كانت الدولة تقول إن هناك أكثر من ٦ ملايين موظف ، بينما الدولة ليست في حاجة الى أكثر من مليون او أكثر بقليل . هذا يجعل الدولة لا تنجح الى ميكنة الاداء الحكومي او الادارة الحكومية في مصر لان الميكنة ستضطرها الى الاستغناء عن كثير من الموظفين، فإذا كانت هذه هي الحقيقة ، فلماذا لا نتكلم عن الخروج الآمن من الوظيفة العامة.

لم أسمع أي هجوم لعلماء الاقتصاد على ما ذكرته الحكومة بأنها تقرض هؤلاء الموظفين مبالغ تصل الى ١٥ مليار جنيه؟. ولماذا لم توجه هذه المبالغ لاعادة تأهيل هؤلاء الموظفين حتى يواجهوا حاجات المجتمع.

مداخلتي ستكون موازية لما تم طرحه، فحينما نتحدث عن الإصلاح الاقتصادي الذي يدعى أنه إصلاح اقتصادي، نجد أنه بدأ في مطلع التسعينيات ، فكيف تم علاج هذا العجز في الموازنة العامة في إطاره ؟

لابد أن نشير إلى أن ترشيد الإنفاق العام هي كلمة رنانة حقيقة والجميع يوافق عليها ولكن ما تم لم يكن ترشيدا للإنفاق العام وإنما تقليصا لدور الدولة في مجالات أساسية كان لابد ان تتواجد فيها.

على سبيل المثال ؛ رأينا المدرسة الحكومية قد اختفت وجاء مكانها المدارس الخاصة ورأينا عدم توسع في الجامعات الحكومية أو الأهلية ، ولكننا وجدنا جامعات خاصة تملأ الفراغ الذي تركته الحكومة بعدم انشائها لجامعات جديدة أو لإفساح المجال للجامعات الأهلية.

في الخدمات الصحية أيضا ، وجدنا المستشفى الحكومي يختفي وحل مكانه المستشفى الخاص الذي يصل أجره الى الملايين أحيانا، كل هذه الأمور هي التي أدت إلى تقليص الإنفاق العام.

في جانب الموازنة العامة، وجدنا أن الحكومة تفرض ضريبة مبيعات وهي ضريبة غير مباشرة وجميعنا كاقصاديين نعلم أنها لاتراعي اي ظروف خاصة بالمواطنين، كونها ضريبة عمياء يتحملها جميع أبناء هذا الشعب من فقراء ومساكين، وبالتالي ساهمت الضريبة في خفض العجز ، كما تفضل الدكتور حازم إلي ٣% ، بل ووصل إلي ١% ، وهذا أمر نرحب به اقتصاديا ، لكنه على المستوى الاجتماعي يجب أن نراعي ظروف هذا المجتمع لأن الاقتصاد أداة لحفظ استقرار المجتمع.

في عملية الإصلاح كانت هناك تكلفة عالية ، تمثلت فيما سمي بالدولرة العكسية، حيث وصلت أسعار الفائدة الرسمية على الجنية المصري الى ١٩% في حين كانت أسعار الفائدة الرسمية على الدولار منخفضة جدا ، وبالتالي كان الاقتراض يتم على الدولار ، ليقوم بعض المقترضين لاحقا بتحويل القرض و إيداعه في حساباتهم بالجنيه المصري حتى يحصلوا على فرق السعر ، في إطار ما سمي مرساة سعر الصرف ، وقد أدى ذلك في عام ١٩٩٤ إلي توفير ٢٥ مليار دولار ، وقد طرح السؤال وقتها : هل نسددها ديون خارجية؟ لكن بعض الحكماء قالوا ان هذا الاحتياطي يجب ان يستمر وبالفعل كانت حكمة ان يستمر هذا الاحتياطي لأن مساندة سعر

الصرف أستمرت في وزارة الدكتور كمال الجنزوري حتى أنخفض الاحتياطي إلى ١٠ مليارات في عام ١٩٩٩ ، لكن لحسن طالع القائمين على الأمر ارتفعت أسعار البترول وعاد تكوين الاحتياطي مرة أخرى .

في هذه الحالة، أقول إن المكاسب الريعية يجب الا يحسب عليها معدل نمو ، لأننا حينما تحدثنا عن معدل نمو ٧% كما قيل في العام السابق للأزمة ( ٢٠٠٦ ) ، كنا عمليا نتحدث عن ٧% قادمة من اقتصاد ريعي وليس من اقتصاد يقوم على عملية تنمية تراعي الحد من الفقر في فتح فرص عمل جديدة.

الحقيقة أن المؤشرات الموجودة تجعلني أتحدث عن الخلط في الأرقام، فحينما نتحدث عن ميزان المدفوعات المصري ونقول به فائض واجد في ذاك الميزان بند كان يطلق عليه في الماضي بند سهو الخطأ والآن يطلق عليه بند الموازنة ونحن جميعا كإقتصاديين نعلم كيف يتم القيد في ميزان المدفوعات بقاعدة القيد المزدوج ونقول ان هذا البند هو بند الموازنة فذلك يشككنا في أرقام الميزان من بدايته لنهايته.

عبد الحافظ الصاوي ( باحث اقتصادي ومراسل الجزيرة. نت )

هل يمكن عقد مقارنة بين هذه الانجازات التي رأينا انها جيدة أو متوسطة خلال الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠١٠ مقارنة بما حدث في تركيا فالنتائج المحلي الاجمالي في تركيا مع مجئ أردوغان كان ٢٢٠ مليار دولار ، وهو الآن نحو ٦٣٠ مليار ا .

تركيا تعاني من ازمة موارد حادة خاصة في الطاقة ، ومع ذلك إذا نظرنا إلى هيكل الصادرات التركية نجد ان الصناعة تشكل ٨٥% من صادراتها ؛ فما هو وجه الخلل بين أداء حكومتين . وفي الوقت الذي يعلق فيه كثير من أساتذتنا المسؤولية على مشكلة الزيادة السكانية ، يدعو أردوغان إلى أن تأتي كل أسرة بأكثر من ٥ أفراد.

باختصار أقول أن المشكلة من وجهة نظري البسيطة تكمن في غياب إرادة سياسية ومجتمعية.

دكتور محمد محي الدين ( إستاذ علم الاجتماع )

في دراسة للدكتور حازم ، وصف الاقتصاد المصري بأنه اقتصاد ريعي ، أجد نفسي كأستاذ اجتماع قلق جدا على مردود ذلك بالنسبة للقيم الاجتماعية والتماسك الاجتماعي ، يزيد من هذا القلق أن تقديرات الهجرة تقول ان هناك ٤ مليون مهاجر خارج مصر . ونحن نتكلم عن ربع سكان مصر متأثرين بهذه القضية ، ومع ذلك لا توجد لدينا نفس المعدلات الإنتاجية الموجودة في أماكن أخرى .



الواقع أن الطبقة الوسطى التي تراجعت إلى هذا الحد لاتستطيع ان تحدث تغييرا شبيها بما حدث في تونس أمس ، لأنها وصلت الي حالة تفكك خطيرة .

أخيرا أسأل الدكتور حازم : ما هو تصورك لفكرة الربط مابين الحوكمة والتطورات الراهنة وتصورك لمستقبل هذه المسألة؟.

### تعقيب الدكتور حازم الببلاوي.

سأبدأ من السؤال الأخير ، لأشير الي أنني كنت أعد دراسة للبنك الدولي عن أسباب نجاح بعض الدول النامية في تحقيق معدلات نمو جيدة ، بينما فشلت دول أخرى ، وقد اختاروا ٢٠ شخصا، وكان على كل شخص ممن اختيروا للمشاركة أن يكتب عن تجربة بلده ، وقد قلت تقريبا نفس ما ذكرته الليلة ، ولكن بطريقة مختلفة.

قلت إننا لو نظرنا إلي معدلات الأداء الخاص بمصر سنجد أن تقييمها العام أنها غير سيئة مقارنة بالدول الأخرى ، ولكن لو نظرنا الي مصر في منتصف القرن العشرين وقارناها بدول كثيرة في وضع مقارب او اقل سنجد ان مصر لم تستطع ان تنجز ما كان ينبغي ان تنجزه في ذلك الوقت.

و أتذكر أنني أثناء دراستي للجغرافيا بالثانوية العامة عام ١٩٥٠ ، لم تكن هناك دول كثيرة مثل ماليزيا أو تايلاند أو تايوان ، لكنها رغم ذلك أنجزت قفزة ضخمة .

وقد أرجعت الفشل في مصر الي ثلاثة أسباب أساسية:

- الأول أسميته دولة قوية ومجتمع ضعيف.
- الثاني ان مصر أصبحت دولة شبه ريعية ففي مراحل كثيرة وعندما تتعذر الامور تلجأ إلى الدول الأخرى.
- الثالث تدهور نظام التعليم.

وردا على سيادة السفير الذي سألني أين المشروع الوطني الخاص بي؟، أقول إنني ذكرت أننا لو أردنا ان يكون لنا مشروع وطني خاص فعلينا قبل كل شيء أن نشخص وضعنا الحالي ، حتى نحدد ما الذي يمكن لنا أن نقوم به ، فمثلا لو كنت مدربا رياضيا و أريد أن أوجه شخصا للعبة ما ، فالواجب عليّ أولا أن أعرف إمكانياته حتى أحدد له المجال الذي يناسبه .

و قد ذكرت أن أهم ما في هذا البلد أنها ذات كثافة سكانية أكبر مما ينبغي وتزيد بمعدلات كبيرة . كما قلت إنه لا يوجد لدينا موارد طبيعية ، وعلى ما تعلمون فإن أول ثورة حدثت في البشرية ، كانت في الزراعة ، بينما طالت الثورة الثانية الصناعة، بعد أن أدخل الإنسان التكنولوجيا لصالحه في التعامل مع الطبيعة .

معنى ما سبق أن الحل الوحيد لمصر ، هو أن تقوم بما قامت به اليابان ، حيث أن هذا البلد أشبه بصخرة لا يوجد عليها غير الإنسان الياباني ، و أعتقد أن أول ما يجب علينا القيام به هو أن نثبت الأشخاص في سن العمل عند ٥٠ مليون .

وفي ظل نقص الموارد ، علينا أن نهتم بالتكنولوجيا لأنها العامل الوحيد الذي يجعلنا نستفيد بأقصى درجة من الطبيعة ، و هذا يتطلب منا في الخطوة التالية أن نوجد نظاما تعليميا جديدا من الألف إلى الياء .

بالنسبة للتعامل مع العولمة أقول إن الحل يكمن في أن نهيء أنفسنا لذلك ،وان نضع جدولاً لأعمالنا ، فالعولمة باتت قدراً لا فكاك منه ، في ظل تزايد ترابط العالم .

بعبارة أخرى ، قضيتنا ليست الإقرار بوجود العولمة أم لا و إنما كيف نتعامل معها تعاملًا ذكياً. ولو ضربنا مثالا بالانترنت سنجد أنه لو حدث عطل في هذه الشبكة سيتعطل كل من له حسابات بنكية . كما أن كل من له أي علاقة من قريب أو من بعيد بهذه الشبكة سيجلس في البيت.

والوحيد الذي لن يتأثر بوقوع الشبكة هو شخص في قبيلة موجودة في الأمازون .

أما بخصوص أزمة ٢٠٠٨ ، فأقول إننا تأثرنا بها بشكل بسيط جدا لكن لانحمد عليه لاننا لم نواجه أي مشكلات كبيرة ،

أما بخصوص المقارنة بين مصر وتركيا ، فأشير إلي أن البلدين متشابهان في كثير من الأمور كالتعداد السكاني والمساحة و الثقافة وغير ذلك . وهناك اقتصادي جيد اسمه بينت هانسن عمل في مصر قبل ذلك ، وأجرى دراسة مقارنة بين البلدين منذ عدة أعوام و كانت الأمور تشير إلى أن مصر الأفضل.

ولكن الذي حدث عكس ذلك ، فقد حققت تركيا قفزات هائلة جدا، فتركيا غنية بالموارد الطبيعية ، صحيح لا يوجد لديها بترول ، لكنها لا تعاني مشكلة مياه أو خشب ، ثم أن لديها ميزة هي أنها تجاور دولا متقدمة ، وقد لعبت هذه الجيرة دورا كبيرا في تاريخها الاقتصادي، فقد خرجت

هذه الدول ، خصوصا ألمانيا ، من الحرب العالمية ، وهي بحاجة إلي أيدي عاملة . وهكذا جاءت الفرصة للأتراك كي يتعلموا ، ويكونوا مصدر لتحسن الاقتصاد ، بخلاف مصر التي عمل أولادها بالخليج ، ولم يعودوا بمهارات إضافية ، وإنما نقلوا مهاراتهم إلي هناك .

أريد أن أقول أيضا ان الدولة العثمانية كانت ستسود العالم لولا سوء الحظ ، فالذي أدى إلى ضياعها إلى حد كبير كان التعصب الديني فأول مطبعة دخلت تركيا كانت تكتب بالعبري وليس بالتركي او العربي وهم اللغتان الاساسيتان هناك.

ولكن تركيا كان لديها مشروع امبراطوري فكانت تحكم نصف اوروبا في وقت من الأوقات ، وقد أدى انقلاب العرب على الأتراك إلي أن تتوجه تركيا الي أوروبا أولا ، ثم أتت إلي المشرق عندما اتجه سليم باشا مصر وسوريا والحجاز.

بعبارة أخرى ، لقد لعبت النزعة الإمبراطورية عند تركيا ثم الجوار الطيب ، بالإضافة إلى النظام الديمقراطي ، دورا كبيرا في تحقيق الفارق الذي نلاحظه عند مقارنتها بمصر .

#### دكتور أشرف كمال عباس (مركز البحوث الزراعية)

بالنسبة لقضية الكثافة السكانية أتفق مع الدكتور حازم ، لكن بما أننا مستوردون للغذاء، يمكن أن نقيس قدراتنا عبر ثلاثة محاور هي : نصيب الفرد من الارض ومن المياه ومن المجموعات الغذائية المختلفة ، حتى نعرف علاقة السكان بالبعد التنموي .

وبالنسبة للاقتصاد الريعي، أعتقد ان هذا من أهم دروس الأزمة المالية العالمية ، فأقل الدول تضررا هي التي لديها مجموعة معينة من السلع في هيكل صادراتها بدءا من سلع زراعية و انتهاء بالسلع ذات المكون التكنولوجي العالي .

و الحقيقة ، أننا في مصر أحق بذلك ، ففي ظل ضعف مواردنا التي اشار اليها الدكتور حازم أزعج ان القطاع العقاري في مصر نما على حساب القطاع الزراعي لمدة أكثر من قرن ونصف ، بدليل التوسع الكبير في المساكن بالقاهرة والجيزة وتناقص المساحات الزراعية.

اما قضية الخصخصة التي اشار اليها دكتور حازم فهي ليست شرا كلها ولكن المشكلة تمثلت في اللجوء لمؤسسات الجدارة الائتمانية في الدول الغربية والتي ثبت عدم جدارتها وفقا للغربيين انفسهم. لقد كانت الاستعانة بهذه المؤسسات مثل الاستعانة بطبيب فاشل لمعالجة المريض.

و مع تسليمنا بقدرة النظام الرأسمالي على التعايش مع الأزمات المختلفة ، يظل هناك خلل في الإطار الفكري له ، وهنا أشير إلي أربعة عوامل رئيسية لهذا الخلل وهي التحيز الايدولوجي والجنوح الفكري واغفال الجوانب الاجتماعية لعلم الاقتصاد الذي هو علم اجتماعي في الاساس ثم الجانب الاخلاقي في المعاملات المالية والاقتصادية.

صبري ناجح ( صحفي بجريدة المال ) .

أريد أن أعرف رأي الدكتور حازم في قطاع الخدمات المالية في مصر، وكذلك تقييمه للوضع الاقتصادي الحالي في مصر ، وإلي أي اتجاه سيأخذنا؟.

دكتور مختار الشريف ( معهد بحوث الصحراء )

في تقديري أن موضوع التكنولوجيا لا بد ان يعتمد اولا على البحث العلمي ، وهو جانب غائب تماما في مصر سواء على مستوى الميزانية أو الأدوار أو الأولوية.

الحقيقة أنا من من أشد المتشائمين بشأن المورد الزراعي في مصر لان الارض محدودة ، والتوسع فيها محكوم بعوامل كثيرة ، بينما كمية المياه ٥٥,٥ مليار متر مكعب ، الأمر الذي يجعل الحل الوحيد أمامنا هو التوسع الرأسي ، وهو أمر غير مجد في غياب الإنفاق على البحث العلمي .

أما قضية إعادة توزيع السكان ، فمن الممكن أن نتوسع فيها إذا أحسنا اختيار الموقع الجغرافي والموارد التي من الممكن أن تكون متفرقة هنا او هناك.

أخيرا أتساءل : ما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه الشركات متعددة الجنسية بمصر؟ ، وهل هناك قرار سياسي بعدم دخولها إلي البلاد .. هل الرأي العام وراء عدم دخولها مصر؟ أم أن تجربتنا معها تجارب فاشلة؟

ماهو الدرس المستفاد من ثورة تونس في النواحي الاقتصادية؟.

حنان كمال ( طالبة دكتوراه بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ) .

هناك موضوع استرعى اهتمامي اثناء حديثنا عن الاقتصاد المصري ، وهو عدم التطرق إلي الاقتصاد غير الرسمي،بمعنى هل من الممكن ان يكون له تأثير على الاقتصاد المصري أم أن تأثيره سلبي فقط؟.

الواقع إنه اقتصاد ناجح ، و يفيد المواطنين ويوجد موارد رزق لمن ليس لديهم مصدر رزق ، وقد بدأ هذا الاقتصاد في استيعاب قطاعات كبيرة، وسؤالي هو : كيف يمكن أن نستفيد بشكل أكبر من هذا الاقتصاد ؟ وكيف يمكن تقنيته ليتم ادخاله في المنظومة الاقتصادية بشكل منظم؟

محسن عبد الرازق صحفي بالمصري اليوم)

تحدث الدكتور حازم عن شيء مهم للغاية ، وهو الدين العام ، وغالبا ما يدور الحديث عن مسؤولية الفساد المؤسسي الإداري والمالي، عن هذا الوضع .

من جهة ثانية ، مصر حصلت على مزارع في وسط افريقيا ، فهل هذا سيفيد خاصة وأنا الدولة الوحيدة في العالم التي تزرع البرسيم بمساحات شاسعة على حساب القمح والذرة.

أعتقد أننا بحاجة ، للانتباه إلى قضية المخدرات فاسرائيل وايران ولبنان وأفغانستان تزرع وتصدر ، بينما نحن دولة تستدين وتحارب زراعة المخدرات رغم أنها تدخل في صناعة الأدوية والمستحضرات.

أيضا صناعة الحديد والصلب أهملتها المؤسسة الرئاسية لمصالح خاصة، ومعلوم أن القطاع العام موجود في امريكا لصناعة الصلب كصناعة الإنسان..<sup>1</sup>

تعقيب الدكتور حازم الببلاوي

سأعقب على بعض النقاط ومنها الخدمات المالية، فالتمويل في الحياة الاقتصادية شيء هام لدفع البشرية للتقدم ولو لم توجد هذه الأدوات ، ومنها النقود ، ما كانت البشرية تقدمت.

و ينبغي أن لا ننسى أن كل هذه أدوات لخدمة الاقتصاد الحقيقي ، الذي يؤدي لإنتاج سلع يستهلكها الجميع وهي وسائل لتسهيل هذا العمل وإذا زادت عن الحد انقلبت للضد، وفي تقديري أن الأزمة المالية الأخيرة هي مظهر من مظاهر نجاح الأدوات والمؤسسات المالية التي كادت أن تقضي على الحياة الاقتصادية.

الأمر الثاني أن الأدوات المالية فيها درجة من الصعوبة والدقة ولكي تستخدمها لابد ان تكون هناك مستويات راقية. وأنا اذكر أن رئيس هيئة سوق المال قال لي منذ عدة سنوات إن هناك تفكير لإدخال فكرة التوريق والبيع الآجل فقلت من فضلك لاتدخل البيع الآجل لان الذي ضيع أمريكا هو تلك الأدوات.

<sup>1</sup> عدا غير صحيحز صناعة الصلب في الولايات المتحدة مملوكة لشركات خاصة

النقطة الثانية التي اريد ان أعقب عليها هي مسألة الاقتصاد غير الرسمي، فالمجتمع لا يقوم على هذا النظام، لكن إذا وجد البشر الفرص أمامهم للعمل و التقطوها لا يمكن أن نعاقبهم لأنهم يحاولون التعايش مع الوضع الصعب ، بقول آخر : لن تقوم نهضة اقتصادية على اقتصاد غير رسمي لانه في الاساس يقوم على مخالفة القوانين وهذا أمر خطير، ووجود هذا الاقتصاد دليل قاطع على أن الاقتصاد الرسمي غير كاف.

هناك نقطة هامة اريد أن أعقب عليها وهي أن نعلم كيف تقدمت البشرية؟

لم تتقدم البشرية إلا لأن الإنسان كان أكثر قدرة على الاستفادة من المحيط الذي يعيش فيه. فإما أنه يصنع أسلحة أكثر ليقتل أو اكتشف الزراعة وبدأ يزرع وينتج اكثر.

الوسيلة الوحيدة لتقدم الإنسان هي أن يصبح أكثر كفاءة، و السؤال الطبيعي هو :

كيف يصبح الانسان المصري اكثر كفاءة؟

لن يصبح عن طريق الخدمات ولكن بمزيد من المعرفة ومزيد من تطويع الوسط الذي يعيش فيه ، ففي مجال السياحة مثلا لن يأتي السائح إلا إذا كان هناك مستشفى راق وكان وصول الصحف إليه سهلا ، وكذلك باقي الخدمات ، وهذا لا يكون بمسألة الموقع ، وإنما بقدرة تكنولوجية تتأتى أولا بالتعليم (عن طريق ان تعلم مايدور في بلدك وفي العالم)،و ثانيا بالشركات فنحن ندخل في موضوع الشركات بأن نساهم في آخر الشيء لا أن نبداه من الصفر

في هذا السياق ، من الممكن أن تبحث عن الأشياء التي تتوافق مع ظروفنا مثل الصناعات التي تحتاج لأيدي عاملة ، و الحقيقة أنني لم أسمع إطلاقا أي وزير صناعة يقول إن هدفنا بعد ٢٠ سنة أن نكون قوة صناعية في شئ ما، انما مانسمعه ان هناك ٢٠ مصنع جديد ، تعمل في أشياء متنوعة ، لكنها غير مفيدة .

أ / عبد الله الشحات

فوجئت بالدكتور حازم وهو يقول ان المشاكل التي تقابلنا في الاقتصاد المصري هي ندرة الموارد الطبيعية، و أنا أتساءل : كيف يمكن لمصر أن تعاني من ندرة موارد ونحن نطل على بحرين ولدينا خامات طبيعية كان اخرها ما اعلن عنه الوزير سامح فهمي بخصوص اكتشاف ١٨ منجم ذهب،فضلا عن الغاز الطبيعي الذي صدره الى إسرائيل.

من وجهة نظري ان ازمة مصر ليست أزمة موارد طبيعية بل هي أزمة عقول، و الدكتور حازم لم يشير إلي أن الرأسمالية الموجودة في مصر هي رأ سمالية محسوبة وان الحكومة الفهلوية حولت البلد لرأسمالية بمرتببات اشتراكية ولم تجهز البنية المحلية لتنفيذ هذا النظام بما يكفل له النجاح.

السؤال الأخير : هل تقارير البنك وصندوق النقد الدوليين تقارير حقيقية ام انها موجهة لصالح القيادات السياسية في المنطقة العربية؟.

### تعقيب الدكتور حازم الببلاوي

البتترول في مصر قليل والغاز افضل حالا ولكنه قليل ايضا، ومصر أدركت أن لديها قضية طاقة. مصر فقيرة في الطاقة وقد اكتشفت مؤخرا أنها بحاجة للدخول في الطاقة النووية وهذا له محاذير كثيرة وعقبات من كثيرين. وأنا أعلم من متخصصين أن أسوأ الاماكن في البيانات الاحصائية في مصر هو قطاع البترول والغاز، حتى أن أحد وزراء التخطيط قال لي إن أسوأ بيانات هي التي توفرها وزارة البترول.

الأمر الآخر الذي علمته مصادفة منذ أيام من أحد رجال وزارة البترول أن الشريك الأجنبي يملك حصة في الحقل وليس في الناتج.

أريد أن يقول لي أحد مدى انتاجنا للذهب مقارنة بدول مثل جنوب افريقيا وروسيا وبيرو ؟

نحن ننتج القليل ، وهو إنتاج لا يمكن أن يخلق صناعة، علما بأن المخزون المصري من الذهب استهلكه القدماء المصريون عبر ٥٠٠٠ سنة بحيث ان مناجمنا ضعفت الى حد ما، فأرجو عدم المبالغة في هذا الامر لاننا لا نملك موارد بالشكل المطلوب.

د . محمود منصور ( سكرتير الجمعية الاقتصادية العربية، استاذ اقتصاد كلية الزراعة بجامعة الأزهر)

نطمع في ان يحيطنا الدكتور حازم بتطورات قد تحدث في الفكر الاقتصادي تقودنا الى مرجعية نظرية تهدىء من فوران النظام الدولي؟

الأستاذ منير( من رجال الأعمال):

لقد أصبح الاقتصاد مرتبطا بشكل وثيق بالجهاز الحاكم وهذه النقطة تخلق مشكلتين ؛ الأولى انه لا توجد اي مشاريع في هذ العهد غير مرتبطة بالحكومة ورجال أعمال (مسنودين) ، الثانية أن انخفاض الإنتاجية للعامل في مصر ليس له مثيل في العالم.

من جهة ثانية ، وكرجل صناعة أقول ، إنه لا توجد بطالة في مصر.. لدينا مصانع كثيرة ولا يوجد من يعمل بها، لأن نظام التعليم في مصر كارثة ولا احد يريد ان يتعب أو يتدرب على عمل ما.

مصطفى عبد الستار ( مستشار إعلامي لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة  
بوزارة التجارة والصناعة) .

بمقارنة بين مصر واليابان ، نجد أن المشكلة لدينا تتمثل في الإدارة ، فهل هناك أمل في ان يصبح الاقتصاد المصري اقتصادا قويا؟

ليلى حلمي ( نائبة رئيس تحرير جريدة الجمهورية)

ماهي مقترحاتك لعلاج المشكلة الاقتصادية؟ ورفع معدلات الانتاج؟

ماهو السبيل للتميز في بعض الصناعات في الوقت الذي نعاني من انتشار الفساد وغياب الضمانر؟

تعقيب الدكتور حازم الببلاوي

هناك نقطة مهمة جدا أشار إليها أستاذ منير، وهي العلاقة بين الاقتصاد والسلطة فهذه العلاقة نراها ولكنها مرض يزيد في ظل عدم وجود ديمقراطية ، ففي وضع كهذا تصبح السلطة مالكة لكل شيء ، في المقابل أهمل الاقتصاديون هذا الأمر فحدث نوع من التوافق على بقاء هذه الحالة .

وتعيدنا هذه القضية الي أساس الموضوع، وهو أن السياسة محور كل شيء ، فإذا كان هناك نظام حكم جيد يكون هناك اقتصاد جيد ، وخلاف ذلك هو شيء من الصدفة وليس قاعدة ، كما أنها إن حدثت لا تستمر طويلا ، وتجربة تونس مثال على ذلك .

أما فيما يتعلق بالسؤال الأول ، فأقول إن الانسان هو الكائن الوحيد الذي يتغير وذلك بالتفكير ثم بالتنظيم الاجتماعي، وما قاله الأستاذ منير على وجود المصانع ، و عدم وجود من يستطيعون



العمل فيها يعكس هذه الحقيقة . وهذا أحد العيوب الجانبية لما يسمى بالاقتصاد غير الرسمي. صحيح أن من يوجدون في إطاره يعملون من أجل سد احتياجاتهم ، لكنهم في النهاية عبء على الاقتصاد المصري، لأنك عندما تطلب منه الشغل الحقيقي الذي يلتزم فيه بعدد الساعات والانتاج تجده لايقبل هذا لانه تعود على شغل (التلقيط) وما شابه ذلك.

دار هذا اللقاء حول الاقتصاد المصرى فى النصف الثانى من ديسمبر ٢٠١٠، أى بعد أن بدأت ثورة تونس، وقبل أن تبدأ ثورة يناير ٢٠١١ فى مصر بأسابيع، ومع ذلك فإن الاستعراض الذى قدمه الدكتور حازم ببلاوى لتاريخ مصر الاقتصادى منذ عهد محمد على وتحليله لمشاكل الاقتصاد المصرى فى ذلك الوقت يكشفان عن جذور أزمة انفجرت بعد هذا الحديث بأسابيع، وأطاحت بالنظام السياسى الذى أنتج هذه الأزمة. ويوضح العرض وكذلك المناقشات التى دارت بعده الصلة الوثيقة بين الاقتصاد والسياسة، وخطورة غياب رؤية شاملة يجرى على أساسها دفع عجلة التنمية، وكذلك يكشف حديث الدكتور حازم ببلاوى الأصول الثابتة للمسألة الاقتصادية فى مصر فى الاختلال الرهيب بين السكان والموارد ولكنه لا يغفل الجانب الاجتماعى لهذه المسألة فى غياب العدالة فى توزيع الثروات والدخول .

وعلى الرغم من أن هذه الحلقة السادسة والثلاثون فى ملتقى الشركاء جرت قبل ثورة يناير ٢٠١١ إلا أن ما جاء فيها يمكن اعتباره خريطة طريق لكيفية اصلاح أوضاع الاقتصاد المصرى بعد الثورة .